

بدأ جلسته الختامية

وفريق بناء الدولة:

أريرها وتوافق أعضاؤها

أحمد النويرة - عضو فريق الحريات :
تحديد سن زواج الفتيات بـ 18 سنة
نال إجماع كل المكونات

أقرنا 292 مادة في التقرير الختامي تجسد حقيقة الدولة المدنية



أعداء الدولة المدنية
انسحبوا وخسروا أمام
كل المكونات

أكد الأستاذ احمد النويرة
عضو مؤتمر الحوار
الوطني بفريق الحقوق
والحريات ان الفريق قد أقر
بالأغلبية قانون تحديد سن
الزواج للمرأة بـ 18 عاماً إضافة
الى مواد أخرى تتعلق
بحرية ممارسة
الشعائر
الدينية ومواد
أخرى متعلقة
بحقوق المرأة
السياسية
وحقها في
الترشح
لا تتخا بات
بما في ذلك
الزناسية.
وأوضح
النويرة في
تصريح
لـ«الميثاق» ان كل القوى المشاركة قد أقرت
تلك المواد والقوانين عدا حزبي الإصلاح
والرشاد السلفي اللذين رفضا بشكل كامل
الموافقة على تلك المواد إلا انها أصبحت
مواداً ملزمة للجميع بما في ذلك الإصلاح
لأنها حصلت على أغلبية التصويت حسب
النظام الداخلي واللوائح..
وقال النويرة : ان فريق الحقوق
والحريات قد أقر 292 مادة في التقرير

بمطالب تتعارض مع نص ومضمون المبادرة الخليجية .. ما
تعليقكم على ذلك؟

نحن في المؤتمر الشعبي العام شعارنا التمسك بالمبادرة
الخليجية واليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن الدولي، وقد منا
رؤانا كاملة ومكتملة دون أي تردد وبدلنا جهداً، ربما نكون المكون
السياسي الوحيد الذي بدأ الأعداد الحقيقي لتنفيذ المبادرة واليتها
وفقاً لمددتها الزمنية وكنا الأكثر استعداداً للحوار لأننا نؤمن
إيماناً كاملاً أنه لا مخرج للوطن إلا بالحوار.. واعتقد أن الأصوات
التي تحدثت عنها وتطالب بأشياء خارج سقف المبادرة الخليجية
واليتها التنفيذية هي القوى التي تريد عرقلة الحوار، وهذا هو هدفها
الاساسي في هذا الموضوع لأنها وجدت نفسها في الحوار بين قوسين
إما نجاح الحوار وتفقد أو تتقلص مصالحها وإما أن تعمل عناوين
وتطالب بأشياء خارج سقف المبادرة الخليجية، ونحن في المؤتمر
الشعبي العام موقفنا واضح في هذا الأمر ونرفض أي إمداءات سواء
أكانت داخلية أم خارجية لا تتوافق مع المبادرة الخليجية لأن من وقع
على المبادرة الخليجية والتزم باليتها وتنفيذها يجب أن يفكر في
بنود هذه المبادرة لينفذها كاملة.. وبدون شك من يحاولون إدخال
بعض البنود على المبادرة هم لا يؤمنون أصلاً بالمبادرة الخليجية
واليتها التنفيذية ويسعون إلى تعطيل الحوار وإفشال هذه المبادرة.

للحوار ضوابط

ما هي أبرز القضايا الخلافية في فريق بناء الدولة؟

- القضايا الخلافية كثيرة وهي التي تأتي من خارج المبادرة
الخليجية، نحن في المؤتمر الشعبي العام لدينا وجهة نظر معينة
ولدينا بعض الرؤى قدمناها كاملة وهي تتطرق من سقف المبادرة
الخليجية واليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن الدولي ولكن نجد
القوى السياسية كثيراً ما يصنفون ويفتكرون أن الحوار ليس له
ضوابط، طبعاً ليس له سقف ولكن له ضوابط معينة تحدد ماذا
يطلع وماذا يقال وهناك كثير من المسائل طرحت حول الحصانة
والعزل السياسي، وهذا أمر لم تتطرق إليه المبادرة الخليجية
واليتها، وجاء هذا كعنق من الطراح من بعض القوى السياسية لعرقلة
الحوار وشحن النفوس لدى بعض القوى وتعكير الأجواء لأنهم رأوا
أن الحوار يسير باتجاه إخراج الوطن من أزمته، وأنه سيؤثر على
مصالحهم الضيقة.



رفض فصائل
بالحراك لمخرجات
الحوار.. تضعنا أمام
تحدي حقيقي

أدت من خارج المبادرة

الشرقية وسميت عدن والمحافظات المجاورة لها بالمحميات
الجنوبية، ولم تدخل إطلاقاً ضمن اتحاد الجنوب العربي، وكنا
نقدر موقف السلاطين القعيطي والكثيري والمهري في السابق
عندما رفضوا دخول اتحاد الجنوب العربي، وبالتالي ليست لنا علاقة
بهذا الاتحاد، وفي السابق ثبت أن هذه المنطقة بكيانها ونظامها
وطبيعتها تختلف عن المناطق الجنوبية.

يسعون لتعطيل الحوار

نسمع بين الحين والآخر أصواتاً في مؤتمر الحوار تطالب

الإقليم الشرقي.. هل من جديد في هذا الجانب؟
- تم مباركة بيان الإقليم الشرقي من الداخل والخارج وبالذات
في المحافظات المعنية، وهناك أصوات ربما ترفض إقامة الإقليم
الشرقي، وهذا أمر يعود لهم وحرية الرأي مكفولة لكل مواطن
وعندما تتبع تاريخ اليمن في الماضي حتى أيام الاحتلال البريطاني
ستجد أن محافظات المهرة وحضرموت وشبوة وجزيرة سقطرى
لم تكن في نطاق اتحاد الجنوب العربي، ولهذا ربما الاستعمار
البريطاني قام بدراسة معينة للبيئة والوضع الاجتماعي في هذه
المناطق ووجد أن تبقى هذه المناطق تحت مسمى المحميات

«فريق صعدة» أنجز 60 قراراً توافقياً.. وفريق «العدالة» اختلفوا في 10 قضايا

ونريد في قضية صعدة ضمان تنفيذ القرارات الـ 60 كحزمة واحدة لا ان
يتم انتقاؤها وتنفيذ البعض وإهمال البعض الآخر.

العدالة الانتقالية

من جانبها قالت سميرة علي قنافة مكون المرأة فريق العدالة الانتقالية
: اذا تحدثنا عن الحوار الوطني بشكل عام فهو فعالية وطنية كان لا بد
منها كمخرج وحيد للبلاد من الأزمة عبر وضع الحلول والمعالجات لكافة
القضايا التي مرت بها اليمن، مؤكدة ان هناك مخرجات
رائعة منبثقة عن أعمال الفرق المختلفة في الحوار
الوطني.. مرجعة الخلافات التي طرأت في أواخر فترة
الحوار الوطني لأسباب منها ان بعض الفرقاء وقفوا عند
نقاط خلافية بسيطة كان يمكن تجاوزها اذا نظرنا الى
حجم التوافق والقضايا المتفق عليها.. مشيرة الى ان
أغلبية القرارات في فريق العدالة الانتقالية تم التوافق
عليها وما يقارب 10 ٪ نقاط خلافية، وتمت الطولي
على الجميع تجاوز الخلافات والوصول الى حلول توافقية
من أجل الوطن ومن أجل تطلمات المواطنين البسطاء
الذين يرجون وصول الجميع الى النتائج الايجابية عبر
مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته.. ولابد ان تكون المخرجات ملزمة من
خلال تبني تنفيذها من قبل الامم المتحدة والى اشراف على عملية التنفيذ
والشيء الآخر المواطنين أنفسهم لا بد ان يكونوا جزءاً من الرقابة على
تنفيذ تلك القرارات.

أكدت عدد من عضوات مؤتمر الحوار الوطني أن مخرجات ونتائج الحوار ايجابية وتلبي طموحات الشعب اليمني الذي
يعد الضامن الأقوى لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، والوقوف صفاً واحداً في وجه من يحاول إفسال أو عرقلة تنفيذ
المخرجات..
وقلن في تصريحات لـ«الميثاق»: ان المواد والقرارات التي لم يتم البت فيها قليلة وأن المتحاورين بشكل عام تجاوزوا
خلافاتهم حيالها من أجل مصلحة الوطن.. والى التفاصيل..

سميرة قنافة :
مخرجات أعمال
الفرق تستحق
التقدير



هنا، العلوي:
لدينا تحفظات
على التقرير
النهائي



نبيلة الزبير:
المشكلة تكمن في
القوى التقليدية التي
تحذف على مصالحها



وايجابية، وأضاف: ما يقلقنا هو الضمانات لتنفيذ مخرجات الحوار، ولهذا
لا يزال مكون أنصار الله يتحفظ على التوقيع في التقرير النهائي حتى الآن
للضغط من أجل ضمانات جادة وقوية لتنفيذ المخرجات.. مشيرة الى ان
الحكومة لم تعزز الثقة لدى أبناء صعدة، فحتى الاعتذار جاء لأبناء الجنوب
ولم يكن خاصاً بأبناء صعدة ومع ذلك اعتبر من الإجراءات الايجابية تجاه أبناء

أروى عثمان رئيس فريق الحقوق والحريات:

المخرجات فوق الطموح و«لوبي» التكفيريين فشل

لماذا وما هو السبب؟! لا ندرى..؟
وأضافت: عند العودة الى الالاحة الخاصة بمؤتمر الحوار تم
التصويت على القانون.. وقد ارتكب «الإصلاح والرشد» خطأ كبيراً
لأنهما انسحبا بعلم الفريق كامل ولم تعمل شيئاً في الظلام مثلهم،
وعملنا كل شيء في الفريق بما يرضي الله سبحانه وتعالى ثم
لأنهم قد تعودوا على الطبخات والكولسات ولذلك يشعرون أن
كل الناس مثلهم.
لقد كانوا مهولين على عمل «اللوبي» للقيام بتعطيل عمل الفريق،
حيث كانوا يأخذون عدداً من الشباب المستقل وشباب مكونات
سياسية ومنظمات وعدد من المكونات الأخرى لتعطيل العمل،
لكن في تاريخ 2 أكتوبر كان هناك إجماع غير عادي على مواد
التقرير الختامي للفريق وأصبح منعزلاً عن الكل.. الإصلاح لم
يصوت على القرارات التي هي في صلب الحقوق والحريات وكانوا
يريدون إسقاطها عبر لجنة التوفيق، وقد سلمنا النسخة الأولى
من التقرير..
وعلمت رئيسة لجنة الحقوق والحريات أروى عثمان على
مخرجات فرق العمل قائلة: كانت المخرجات فوق الطموح ولكنها
بحاجة الى من يستوعبها.. تلك المخرجات تزيد دولة ومنظمات
مجتمع مدني يشرف على تنفيذها، واعتقد ان المواطن هو
الضمان الأهم لتنفيذها لأنه يجب أن لا يفرط في حقه في الدولة
اليمينية المدنية.

قلب فينا يجب أن نبض من جهة الستين أو من جامعة اليرمان..
يريدون أن يحولونا الى قطيع مثلهم.. هذا ان يتم، لابد ان نركز على
التعليم وعدم الإحاقه بساحات ما يسمى ميادين الرب.
وفيما يتعلق بحرية المعتقد قالت أروى عثمان: كذلك قضية
حرية المعتقد واجهنا صراعاً غير عادي مع تلك القوى، لأنها كانت
تندز بالويل والكوارث، لأننا كما تدعي نشرع للإلحاد والردة بل إنهم
قالوا ان تحديد سن الزواج تشريع للفواحش..؟
وأكدت أروى عثمان ان كل ما يتعلق بحقوق المرأة.. «الكوتا»..
حقوق المرأة المطلقة، الحقوق السياسية كانت متأثر جدلاً أثناء
عمل الفريق وتم تأجيلها أكثر من مرة، ولكن الآن -الحمد لله-
حسنت الكثير من القضايا ذات الجدل، وكان أعضاء الأحزاب
العقائدية يعملون بأسلوب (اللوبي) وحاولوا التأثير على أكثر من
مكون كالشباب والمنظمات والمرأة، وهذا ما حدث من التصويت
الأخير حيث نزلت 59 مادة الى لجنة التوفيق ليكون الفريق هو
أكثر فريق لديه قضايا خلافية في لجنة التوفيق، فكان في موضع
الفريق الثمير للضلع والسخرية، كانوا يريدون إسقاط فريق
الحقوق والحريات وأن تكون مواده هزيلة جداً.. اتفقنا على أساس
الفريق أنه يرفع الى لجنة التوفيق لتفصل فيه.. لكن هناك قضايا
قبل بها الفريق بعد إعادتها من لجنة التوفيق ومنها قضية تحديد
سن الزواج التي رفضنا التعاون فيها ولكننا تقفاجنا، وفي تاريخ 2
أكتوبر ان الأحزاب العقائدية (الإصلاح والرشد) تعلن انسحابها..



عملنا في الفريق بما يرضي الله
والعقائديون أصبحوا منعزلين..

لحقوق الإنسان كأنه خروج عن الدين، إلا أنه كلما تحدثنا عن
المواثيق الدولية هج هيجهم بأن العقيدة الإسلامية في خطر..
الثوابت، الهوية.. الوطنية في خطر.. لماذا في الأول والأخير..
هذه معاهدات ومواثيق دولية كونية للبشرية كلها فما معنى أنكم
أنتيم إلى الحوار في ظل رعاية دولية واتفق دولي.. ما معنى أنه
عاجب لكم؟ تشلوا البقش يومياً، وليس عاجبكم حقوق المواطنة
المتساوية وتحديد سن الطفولة بـ 18 سنة.. هذا يتعارض مع
الشرعية ولكن عندما يأخذون (البقش) والمعونات بالمليارات
ليس حراماً.. ما هذه التناقضات، وما هذه العقول المرعية.. لأننا
كلما فتحنا أفواهنا يريدون تكميننا بتهمه أننا نحمل فكر أوروبا
غريباً «اعقلوا.. اعقلوا.. اعقلوا» متى حرية المعتقد نشرع للإلحاد..
والخطر أنهم يهيجون الناس داخل المساجد ضدنا وأصبحنا وكأننا
لسنا في صراع مع القوى التقليدية المتطرفة وإنما في صراع مع
الله، وهذه هي الخطورة، لأنه ممكن أي شخص يكفرنا ويبيع دماننا

أكدت الأستاذة/ أروى عثمان رئيس فريق الحقوق
والحريات أن المشكلة ليست داخل فريق الحقوق
والحريات فقط وإنما داخل منظومة الفكر الإسلامي السياسي
«الاسلامي»، وهذه المشكلة لا تعكس نفسها في اليمن فقط
وإنما على الدول التي تشترى في هذه المنظومة أو بالأحرى
منظومة وكلاء «أرحم الراحمين»، كما يقال، وأبرز القضايا التي كانت
محل خلاف هي المواطنة المتساوية فقد كانت محل جدل غير
عادي لأنهم لا يريدون مواطنة متساوية ويريدونها بنوداً دستورياً
فقط كعنوان «المواطنة المتساوية» لكن الأهم ماذا بعد..؟ لابد
من تفاصيل كتجريم التمييز باللون أو الجنس والعقيدة.. أو الرأي
السياسي أو حتى العقافة، ولكن بعد جهد جهيد استطعنا تجاوز
هذه القضية، كما أنه من أهم القضايا التي كانت محل خلاف تجريم
التمييز، إضافة الى أن بعض الأخوة العقائديين لديهم عقدة من
قانون تحديد سن الزواج الذي دخلنا في جدل حوله طيلة ستة
أشهر.
وعلى الرغم من أننا جئنا بالمنظمات الدولية وحاولنا أن نوعيم
وجئنا بنماذج من الفتيات اللواتي تعرضن للعنف لأنهم تزوجن
وهن صغيرات واتهمت طوطنهن، وهناك نماذج صارخة على
تلك الانتهاكات التي وقعت باسم الشريعة والثقافة التقليدية التي
استغلها «الاسلامويون»، واعتبروا أن الخروج عن هذا التراث، كأنه
خروج عن الشريعة الإسلامية وأن العمل بمواثيق الامم المتحدة